

نبذة عن التعاون المالي

قام بإعدادها مكتب تنسيق الكومسيك

نبذة عن التعاون المالي

يلعب النظام المالي دورًا حيويًا في نمو الاقتصاد وكذلك في أداء الاقتصاد ككل. ويعمل كل من النظام المصرفي وأسواق الأوراق المالية على تيسير النمو الاقتصادي، الذي يمثل بدوره أداة مهمة للمساعدة في الحد من الفقر. ووجود نظم مالية قوية ومستدامة يعد شرطًا من الشروط الأساسية للحصول على بيانات يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات السليمة فيما يتعلق بتخصيص المدخرات وما سواها من عوامل تعزيز رفاهية المجتمع بأسره.

وعلى الجانب الآخر، نجد أن أكثر من نصف عدد سكان العالم من البالغين، أو ما يزيد على 2,5 مليار نسمة، ليس لديهم حسابات لدى مؤسسات مالية رسمية. ويقطن 30% من هذا العدد في الدول الأعضاء في الكومسيك. وعلاوة على ذلك، كانت معدلات اختراق الحسابات بين المسلمين في عام 2012 أقل من مثيلاتها لدى غير المسلمين في مختلف أرجاء العالم بنسب تتراوح بين 10% إلى 27%.

بعض الأرقام المالية

باستثناء عام 2009، سجلت دول الكومسيك معدل نمو حقيقي عالٍ في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من عام 2007 حتى 2012 (انظر جدول 1). وقد فاق أداؤها معدلات الأداء في الدول المتقدمة والعالم بكثير، بل ويمكن القول أن أداؤها يضاهي تقريباً أداء الدول النامية (باستثناء الصين).

جدول (1): معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي (%)

الاقتصاد	2012	2011	2010	2009	2008	2007
العالم	2,24	2,74	4,02	2,11-	1,38	4,03
الاقتصادات النامية	4,67	5,76	7,71	2,70	5,03	7,89
الاقتصادات المتقدمة	1,15	1,41	2,55	3,73-	0,05-	2,58
الاقتصادات النامية باستثناء الصين	3,43	4,53	6,81	0,61	3,65	6,11
دول الكومسيك	4,11	4,48	6,30	1,32	4,10	5,58

المصدر: أونكتاد، إحصاءات الأونكتاد

بلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول الكومسيك في عام 2007 3,93 تريليون دولار أمريكي، وقد زاد هذا المجموع بنحو 10,1% (6,35 تريليون دولار أمريكي) من عام 2007 إلى 2012. ومن المرتقب أن يبلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول الكومسيك 6,38 تريليون دولار أمريكي في عام¹ 2013. وقد زاد نصيب دول الكومسيك في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بشكل منتظم بما يوازي نصيب الدول الناشئة والنامية في مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

¹ إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية، صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير الآفاق المستقبلية للاقتصاد العالمي، أكتوبر/تشرين الأول، 2013

• الاستثمارات الأجنبية المباشرة

وعقب اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، انخفضت تدفقات إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية انخفاضاً هائلاً بين عامي 2007 - 2009. وفي حين لم تعد تدفقات إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كافة الاقتصادات إلى سابق عهدها قبل اندلاع الأزمة، كما موضح في الجدول (2)، فقد صاحب انتعاش الاقتصاد العالمي انتعاش طفيف في تدفقات إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية. وفي عام 2012، انعكس هذا الاتجاه الإيجابي، وسجلت إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية انخفاضاً بلغت نسبته 18,2% في عام 2012.

أما فيما يتعلق بمنطقة الكومسيك، فقد شهدت دول الكومسيك تدفقاً كبيراً في الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2008 وصل إجماليه إلى 171,6 مليار دولار، ما لبث أن انخفض إلى 138,7 مليار دولار في عام 2009 بالتوازي مع الاتجاهات العالمية. وقد استمر هذا التراجع في عام 2010، ليزيد زيادة طفيفة في عام 2011 ويصل إلى 138,3 مليار دولار، أعقبها ارتفاع بسيط في عام 2012 ليصبح إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر 139,5 مليار دولار (انظر الجدول 2). وقد تركزت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول الكومسيك في بعضها فحسب، حيث بلغ نصيب أكبر عشر دول من دول الكومسيك في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة 71% من إجمالي التدفقات إلى كافة دول الكومسيك².

جدول: 2 تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليار دولار أمريكي)						
الاقتصاد/ العام	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العالم	2.002.7	1.816.4	1.216.5	1.408.5	1.615.5	1.350.9
الاقتصادات النامية	589.4	668.4	530.2	637.0	735.2	702.8
الاقتصادات المتقدمة	1.319.9	1.026.5	613.4	696.4	820.0	560.7
دول الكومسيك	147.0	178.8	138.7	136.5	138.3	139.5

المصدر: أونكتاد، إحصاءات الأونكتاد

• الاحتياطات العالمية (بما في ذلك احتياطي الذهب)

شهد إجمالي الاحتياطات العالمية زيادة ملحوظة بلغت نسبتها 66,7% من عام 2007 إلى 2012 (انظر الجدول 3). وقد بلغ إجمالي احتياطات العالم (بما في ذلك احتياطي الذهب) 11,5 تريليون دولار أمريكي

² أونكتاد، إحصاءات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (إندونيسيا، كازاخستان، تركيا، المملكة العربية السعودية، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، نيجيريا، موزمبيق، إيران، لبنان).

في عام 2012، وكان نصيب الدول النامية 69% منه، حيث حقق إجمالي احتياطياتها زيادة ملحوظة بلغت قيمتها 7,9 تريليون دولار أمريكي في عام 2012. وفي حين أنه يمكن أن تُعزى هذه الزيادة، جزئياً، إلى التدفقات التجارية المتزايدة، وكذا إلى الفائض الكبير الذي حققته بعض الدول النامية، مثل الصين والدول الآسيوية التي أصبحت حديثاً دولاً صناعية، والدول المصدرة للبترول في الشرق الأوسط على سبيل المثال، فإنه من الأرجح أن تُعزى هذه الزيادة إلى جهود الإصلاح المالي التي تبذلها بعض الدول النامية التي تعاني من عجز مزمن في حسابها الجاري بغية تحسين وضع احتياطياتها³.

جدول 3: إجمالي الاحتياطيات (بما فيها احتياطي الذهب) (تريليون دولار أمريكي)

الاقتصاد/ العام	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العالم	6,9	7,5	8,6	9,7	10,7	11,5
الاقتصادات النامية	4,5	5,2	5,9	6,8	7,4	7,9
الاقتصادات المتقدمة	1,8	1,8	2,1	2,4	2,7	2,9
دول الكومسيك	1,2	1,4	1,4	1,5	1,7	1,9

المصدر: أونكتاد، إحصاءات الأونكتاد

وقد بلغ إجمالي احتياطيات دول الكومسيك (بما في ذلك احتياطي الذهب) 1,9 تريليون دولار أمريكي في عام 2012. وعلى الرغم من وجود زيادة في إجمالي قيمة الاحتياطيات، إلا أن نصيب دول الكومسيك من إجمالي احتياطيات الدول النامية سجل انخفاضاً من 27% في عام 2007 إلى 23% في عام 2012. وكذلك كان الوضع بالنسبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد استحوذت عشر دول من الدول الأعضاء الكومسيك على نسبة 83% من إجمالي احتياطيات دول الكومسيك كافة. فضلاً عن ذلك، تستحوذ المملكة العربية السعودية وحدها على 33% (657 مليار دولار) من إجمالي الاحتياطيات في عام 2012⁴.

● الائتمانات المحلية

وفقاً لإحصاءات البنك الدولي، بلغت نسبة الائتمانات المحلية التي قدمها القطاع المصرفي 168,8% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم في عام 2012، وقد بلغت هذه الزيادة نسبة 203% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول ذات الدخل المرتفع. في حين لم تتعد هذه الزيادة نسبة 43% من الناتج المحلي

³ التقرير الاقتصادي السنوي الصادر عن مركز أنقرة، 2012.

⁴ المصدر: أونكتاد، إحصاءات الأونكتاد. (المملكة العربية السعودية، الجزائر، ماليزيا، ليبيا، إندونيسيا، تركيا، إيران، العراق، الإمارات العربية المتحدة، نيجيريا)

الإجمالي في دول الكومسيك، وهي تقريبا نفس النسبة التي حققتها الدول ذات الدخل المنخفض (42,5%). وفي محيط دول الكومسيك، لم يتعد متوسط النسبة العالمية سوى لبنان، حيث بلغت النسبة التي حققتها 176%.

• أصول المصارف الإسلامية

بحلول نهاية عام 2012، بلغت قيمة أصول نظام التمويل الإسلامي، التي يقودها قطاع البنوك الإسلامي وسوق الصكوك العالمي، حوالي 1,6 تريليون دولار أمريكي⁵. في منتصف تسعينيات القرن العشرين، كانت قيمة تلك الأصول حوالي 150 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن تكون قد بلغت 1,9 تريليون دولار أمريكي في عام 2013⁶. وعلى الرغم من النمو الملحوظ⁷ الذي شهدته أصول نظام التمويل الإسلامي، إلا أن حصتها في إجمالي الأصول المالية العالمية تظل ضئيلة نسبياً، حيث تقل نسبتها عن 1% من إجمالي الأصول المالية العالمية⁸.

وتتركز معظم الأصول المالية الإسلامية في مناطق بعينها من العالم (خاصة في منطقتي الشرق الأوسط والشرق الأقصى بآسيا). فعلى سبيل المثال، ووفقاً لـ تقرير تنافسية البنوك الإسلامية العالمية لعام 2013 الصادر عن إرنست أند يونج⁹، تتركز أصول المصارف الإسلامية في عدد قليل من دول الكومسيك. ويبلغ نصيب الأسواق الأربعة الكبرى في منطقة الكومسيك 84% من إجمالي الأصول التي يمتلكها القطاع. ويستحوذ أكبر 20 مصرف من المصارف الإسلامية على 55% من إجمالي أصول المصارف الإسلامية، وتتركز هذه المصارف في 7 دول وهي: المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، وتركيا، وماليزيا⁹.

التحديات الأساسية التي تواجه منطقة الكومسيك

⁵ البنك المركزي الأوروبي، سلسلة الأوراق البحثية المتفرقة، التمويل الإسلامي في أوروبا، رقم 146/ يونيو/ حزيران 2013

⁶ البنك المركزي الأوروبي، سلسلة الأوراق البحثية المتفرقة، التمويل الإسلامي في أوروبا، رقم 146/ يونيو/ حزيران 2013

⁷ بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لأصول المصارف الإسلامية، بما في ذلك أصول المصارف التجارية، 19% في الفترة ما بين 2008-2011

(2011: 24%)، تقرير تنافسية البنوك الإسلامية العالمية لعام 2013 الصادر عن إرنست أند يونج

⁸ التمويل الإسلامي في أوروبا

⁹ تقرير تنافسية البنوك الإسلامية العالمية لعام 2013 الصادر عن إرنست أند يونج.

ورغم الإمكانيات العالية التي تمتلكها منطقة الكومسيك على الصعيد المالي، فإن هناك تحديات عدة تواجه المنطقة. وتتلخص التحديات الأساسية التي يواجهها الدول الأعضاء في الكومسيك من حيث التمويل فيما يلي¹⁰:

- مزيد من الاندماج مع الأسواق العالمية بدلاً من الاكتفاء بالاندماج فيما بين الدول الأعضاء.
- ندرة المؤسسات المالية الجيدة.
- تنوع ضخم في تطور القطاع المالي في شتى أنحاء المنطقة.
- قلة البيانات الموثوقة.
- صغر حجم الأسواق المالية.
- قلة التمايز في المنتجات.

جهود التعاون المبذولة تحت مظلة الكومسيك

يعتبر التعاون المالي أحد مجالات التعاون الهامة بالنسبة للكومسيك. وترجع فكرة تعزيز التعاون المالي تحت مظلة الكومسيك إلى بواكير اجتماعاتها. وفي الأعوام الأخيرة، يتم تكثيف وترسيخ جهود التعاون المبذولة في هذا الصدد. وقد كان كل من فريق العمل المعني بالتعاون المالي، ومنتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي، ومنتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال، والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية منبراً للجهود المستمرة التي تبذلها الكومسيك في هذا المضمار.

● استراتيجية الكومسيك في مجال التعاون المالي

حددت استراتيجية الكومسيك، التي اعتمدها الجلسة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي في عام 2012، مجال التعاون المالي واحداً من مجالات التعاون للكومسيك. وتحدد الاستراتيجية ترسيخ التعاون المالي بين البلدان الأعضاء "هدفاً استراتيجياً للكومسيك في هذا المجال، وعرفت كذلك مجالات التعاون التنظيمي والرقابي"، و"تدفعات رؤوس الأموال"، و"التعريف بالأسواق المالية"، و"التدريب وأنشطة البحث والتطوير والإحصائيات" كونها مجالات ذات مردود داخل قطاعها المالي، مع تعيين عدد من النتائج المرتقبة لكل منها.

وبغية تحقيق أغراضها ونتائجها المرتقبة في قطاع التعاون المالي، وفي إطار تفعيل استراتيجية الكومسيك، تم تأسيس فريق العمل المعني بالتعاون المالي، ليكون منبراً يستطيع من خلاله الخبراء من الدول الأعضاء مناقشة قضايا القطاع المالي المشتركة فيما بينهم، وكذا تبادل المعرفة والخبرات بشكل منتظم.

- الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بالتعاون المالي

¹⁰ استراتيجية الكومسيك

عُقد الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بالتعاون المالي في 12 ديسمبر/ كانون الأول عام 2013 بأنقرة، تركيا، تحت عنوان "تعزيز تدفقات رأس المال فيما بين الدول الأعضاء في الكومسيك". وقد أعدت دراسة تحليلية تحت عنوان "العوائق والفرص لتعزيز تدفقات رأس المال فيما بين الدول الأعضاء في الكومسيك" بغية إثراء النقاشات أثناء الاجتماع. كما قام مكتب تنسيق الكومسيك بتحضير "تقرير آفاق التمويل بالكومسيك لعام 2013" من أجل الاجتماع. ولاستعراض نتائج الاجتماع، أعد "محضر الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بالتعاون المالي فيما بين الدول الأعضاء في الكومسيك".

- الاجتماع الثاني لفريق العمل المعني بالتعاون المالي

عُقد الاجتماع الثاني لفريق العمل المعني بالتعاون المالي في 27 مارس/ آذار عام 2014 بأنقرة، تركيا، تحت عنوان "تعزيز الاندماج المالي في الدول الأعضاء في الكومسيك". وقد أعدت دراسة تحليلية تحت عنوان "تعزيز الاندماج المالي في الدول الأعضاء في الكومسيك" بغية إثراء النقاشات أثناء الاجتماع. ولاستعراض نتائج الاجتماع، أعد "محضر الاجتماع الثاني لفريق العمل المعني بالتعاون المالي فيما بين الدول الأعضاء في الكومسيك".

يمكن الاطلاع على جميع الوثائق الخاصة بالاجتماعين الأول والثاني من خلال الموقع الرسمي للكومسيك (www.comcec.org).

أما الآلية الثانية لتفعيل استراتيجية الكومسيك فتتمثل في إدارة دورة المشروع. وفي إطار هذه الآلية، يقدم مكتب تنسيق الكومسيك منحًا لمشروعات التعاون فيما بين الدول الأعضاء التي سبق أن سجلت لدى فريق العمل المعني بالتعاون المالي ومنظمات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري. ويتعين على المشروعات المزمع تمويلها أن تتماشى مع أهداف ومبادئ استراتيجية الكومسيك. وقد أعلن عن افتتاح باب التقدم لأول مرة أمام المشروعات في سبتمبر/ أيلول 2013، وأعلنت القائمة النهائية لإدارة دورة المشروع التابعة للكومسيك في 9 مارس/ آذار 2014. وتم توقيع الاتفاقات التشغيلية والتمويلية بين بنك التنمية التركي وأصحاب المشروعات التي نجحت في الحصول على منحة التمويل، كما بدأت مرحلة تنفيذ المشروعات.

- الجهود المستمرة المبذولة تحت مظلة الكومسيك

- **منتدى بورصات الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي:** بدأت الكومسيك التعاون فيما بين البورصات في عام 2005، وذلك بما يتماشى مع القرار الصادر عن الدورة العشرين للكومسيك؛ وهو ما أثمر إنشاء منتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي بغية التوفيق بين القواعد واللوائح الحاكمة لعمليات السوق، وفتح قنوات تواصل بين بورصات الدول الأعضاء في الكومسيك والمؤسسات ذات الصلة. وقد

عقد المنتدى حتى الآن سبعة اجتماعات، آخرهم في 19 سبتمبر/أيلول 2013 في اسطنبول. يمكن الاطلاع على المعلومات التفصيلية المتعلقة بأنشطة المنتدى من خلال الموقع التالي: www.oicexchanges.org

وقد تم إنشاء مؤشر ستاندرد أند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك لقياس أداء 50 شركة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في 22 يونيو/حزيران 2012 في اسطنبول، ويعتبر المؤشر أحد أهم المشروعات التي يتبناها المنتدى. وأطلق مؤشر ستاندرد أند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك رسميًا في حفل افتتاحي أثناء انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك. وقد صُمم المؤشر لقياس أداء 50 شركة من الشركات الرائدة في 19 دولة من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

ويعمل المنتدى أيضًا على التعريف بالصكوك وغيرها من أدوات أسواق رأس المال الإسلامية الأخرى، كما يستمر في تيسير وتنسيق أعمال فرق العمل التي تم تكوينها تحت مظلة المنتدى.

- **منتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق المال:** تماشيًا مع القرارات ذات الصلة التي خرجت بها الكومسيك، تم إنشاء منتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال بين الدول الأعضاء في الكومسيك في عام 2011 بهدف زيادة أنشطة التنسيق والتعاون، في إطار بنية أساسية تنظيمية وقانونية، وبما يحقق توافقًا أكبر بين السياسات واللوائح فيما بين الدول الأعضاء. ويعتبر الهدف الأساسي للمنتدى هو دعم تنمية السوق وتعزيز إمكانيات الجهات التنظيمية داخل منطقة الكومسيك. وقد انعقد الاجتماع الأول لمنتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق المال في 27 سبتمبر/أيلول 2012 في اسطنبول. وقرر الاجتماع إنشاء فرق عمل معنية بـ "بناء القدرات"، و"تنمية الأسواق"، و"التمويل الإسلامي"، و"الثقافة المالية". وتم عقد الاجتماع الثاني لمنتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق المال في 19 سبتمبر/أيلول عام 2013 في اسطنبول، حيث تناول الجهود التي تبذلها فرق العمل. يمكن الاطلاع على تفاصيل أنشطة المنتدى على الموقع الرسمي للمنتدى: (www.comceccmr.org)

- **التعاون فيما بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية:** وفقًا لقرار الكومسيك ذي الصلة الصادر عن دورتها الرابعة والعشرين، أعيد تنشيط أشكال التعاون فيما بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية في الدول الأعضاء. ومنذ ذلك الحين، تجتمع البنوك المركزية والمؤسسات النقدية للدول الأعضاء سنويًا. وقد أنشئت ثلاثة فرق عمل في المجالات التالية؛ نظم الدفع، و التنظيمات الاحترازية على مستوى الاقتصاد الكلي، وإدارة السيولة في التمويل الإسلامي. وحتى يومنا هذا، تم تنفيذ العديد من برامج بناء القدرات بنجاح في مختلف الدول الأعضاء.

وقد عقدت البنوك المركزية والمؤسسات النقدية 13 اجتماعًا حتى الآن، كان آخرها في 27-28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 في المملكة العربية السعودية. ومن المقرر عقد الاجتماعات التالية للبنوك المركزية والمؤسسات النقدية في جمهورية إندونيسيا وجمهورية سورينام عامي 2014 و2015 على التوالي. يمكن الاطلاع على المعلومات التفصيلية المتعلقة بالتعاون فيما بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية من خلال الرابط التالي: <http://www.sesric.org/activities-cb-meetings.php>
